

هدوء معدلات التضخم بالولايات المتحدة يساهم في تعزيز رهانات تثبيت الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة

أبرز النقاط:

- ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي 0.2% على أساس شهري و3% على أساس سنوي، مسجلاً أبطأ وتيرة ارتفاع منذ مارس 2021.
- مؤشر أسعار المنتجين يشير مرة أخرى إلى تراجع معدلات التضخم في الولايات المتحدة، مسجلاً مكاسب بنسبة 0.1% فقط على أساس سنوي.
- انخفاض إعانات البطالة الأمريكية الأسبوع الماضي، إذ تراجعت بمقدار 12 ألف لتصل إلى 237 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 8 يوليو.
- بنك كندا يرفع سعر الفائدة لليلة واحدة بمقدار 0.25 نقطة أساس يوم الأربعاء بعد زيادة مفاجئة بمقدار ربع نقطة في يونيو.
- الاقتصاد البريطاني ينكمش بنسبة 0.1% في مايو بعد تضرر أنشطة الأعمال نتيجة لتزايد عطلات البنوك. وجاء هذا الرقم بعد تسجيل نمواً بنسبة 0.2% في أبريل.

أدى تباطؤ معدلات التضخم في الولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة انخفاض الدولار الأمريكي، مما ساهم في تعزيز أداء الأصول عالية المخاطر في كافة أنحاء العالم. إذ انخفض الدولار الأمريكي بنسبة 3.9% منذ بداية العام حتى تاريخه وتراجع بنسبة 13% مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في العام 2022. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تحسن أداء البين الياباني الذي ارتفع بنسبة 2.4% الأسبوع الماضي، حيث تحول من كونه أحد أسوأ العملات أداءً في العام 2023 إلى واحد من أفضلها على مستوى العالم خلال الأسبوع الماضي. ويمثل ضعف البين تحدياً للاقتصاد الياباني الذي يعتمد على الاستيراد، مما أدى إلى توقعات بدخول اليابان مرة أخرى في الأسواق لدعم عملتها. فيما قفز اليورو والجنيه الإسترليني إلى مستويات لم نشهدها منذ الربع الأول من العام 2022، لينتهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.1231 و1.3092 على التوالي.

ومع تداول الدولار بالقرب من أدنى مستوياته في 15 شهراً، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية إلى أعلى مستوياته حتى الآن هذا العام، في حين تراجعت عائدات سندات الخزينة في الأونة الأخيرة، إذ انخفض عائد السندات لأجل عامين إلى 4.75% وعائد السندات لأجل 10 سنوات إلى 3.82%. أما على صعيد السلع، ارتفعت أسعار النفط على خلفية تزايد الطلب الأمريكي، في حين أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع مرتفعة بنسبة 1.6% نظراً لانخفاض الدولار والذي أدى بدوره إلى زيادة جاذبية المعدن الأصفر لمتداولي العملات الأخرى.

الولايات المتحدة الأمريكية

معدل التضخم السنوي يصل إلى 3%

ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 0.2% فقط على أساس شهري في يونيو مقابل التوقعات بارتفاعه بنسبة 0.3%. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 3% على أساس سنوي، مسجلاً أبطأ وتيرة ارتفاع يشهدها منذ مارس 2021 عندما كانت زيادات الأسعار تسجل أعلى مستوياتها في أكثر من 40 عاماً. وباستبعاد العناصر المتقلبة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 4.8% على أساس سنوي وبنسبة 0.2% على أساس شهري مقابل التقديرات البالغة 5% و0.3% على التوالي. ويتوقع مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يستمر تراجع معدلات التضخم، خاصة في ظل انخفاض تكاليف المأوى، والتي تمثل ثلث التقل الوزني لمؤشر أسعار المستهلكين.

وقد تساهم تلك البيانات في إفساح المجال أمام مجلس الاحتياطي الفيدرالي لالتقاط أنفاسه في مسيرة خفض التضخم الذي وصل إلى نحو 9% في العام 2022 إلى مستوياته المستهدفة. إلا أن المتداولين يسعون بنسبة تصل إلى 91% إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الاجتماع المقرر عقده في 25-26 يوليو، إلا أنهم يتوقعون توقف البنك المركزي عن رفعها خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

أسعار المنتجين تشهد ارتفاعاً طفيفاً

في إشارة أخرى إلى انخفاض التضخم في الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار المنتجين هامشياً في يونيو مقارنة بالعام السابق. إذ ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.1% على أساس سنوي، مسجلاً أدنى معدلات النمو منذ العام 2020 بعد ارتفاعه بنسبة 0.9% في مايو. أما على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.1% بعد انخفاضه الشهر السابق. وباستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة والخدمات التجارية، ارتفع المؤشر بنسبة 2.6% على أساس سنوي فيما بعد أقل معدل نمو يشهده منذ فبراير 2021. وقد أدى التحول الواسع لطلب المستهلكين نحو الخدمات والابتعاد عن السلع إلى تقليص الضغوط التضخمية على مستوى المنتجين، فضلاً عن عودة سلاسل التوريد إلى مستوياتها الطبيعية واستقرار أسعار السلع إلى حد كبير.

استمرار مرونة سوق العمل

انخفضت طلبات الحصول على إعانات البطالة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، إذ تراجعت المطالبات الأولية بمقدار 12 ألف طلب لتصل إلى 237 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 8 يوليو. وارتفعت المطالبات المستمرة، والتي تمثل أولئك الذين حصلوا على إعانات لمدة تزيد عن أسبوع، إلى 1.73 مليون حتى 1 يوليو، لتسجل بذلك أول زيادة في أربعة أسابيع. وعلى مدار الأشهر القليلة الماضية، استقرت مستويات طلبات الحصول على إعانات البطالة إلى حد كبير. حيث يستمر أصحاب العمل في إضافة وظائف جديدة بوتيرة جيدة كل شهر، مما يرسم صورة مشجعة لسوق العمل ومرونته في مواجهة حملة رفع أسعار الفائدة القوية التي يطبقها مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

كندا

بنك كندا يرفع سعر الفائدة ويحفظ سياساته المتشددة

رفع بنك كندا سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس يوم الأربعاء، ليصل بذلك سعر الفائدة لليلة واحدة إلى 5% من 4.75% بعد زيادة مفاجئة بمقدار 0.25% في يونيو. ويمثل ارتفاع سعر الفائدة المتعاقب في يونيو ويوليو تغييراً حاداً لنبرة البنك في يناير عندما أعلن عن وقف سياسة التشديد النقدي مؤقتاً على خلفية الاعتقاد بأن سلسلة الزيادات القوية التي طبقها من شأنها إضعاف التضخم والتأثير على معدلات التوظيف على مدار العام. ويتوقع البنك المركزي تباطؤ وتيرة التضخم من المستوى الحالي البالغ 3.4% ليصل إلى 2% بنصف العام 2025، متأخراً ستة أشهر عما كان متوقعاً في السابق. وزادت أسواق المال من رهاناتها على رفع سعر الفائدة مرة أخرى في سبتمبر.

وصرح محافظ بنك كندا تيف ماكليم إن البنك المركزي مستعد لمواصلة رفع أسعار الفائدة في حالة عدم تراجع معدلات التضخم وعودتها للاعتدال كما كان متوقعاً. وقال ماكليم في مؤتمر صحفي: "سوف نتخذ كل قرار على حدة، وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة". وأضاف أن المسؤولين اتفقوا على أن أسعار الفائدة يجب أن ترتفع وأن "تكلفة تأخير الإجراء كانت أكبر من فائدة الانتظار". وزادت أسواق المال من رهاناتها على رفع سعر الفائدة مرة أخرى في سبتمبر.

المملكة المتحدة

انكماش الاقتصاد البريطاني في مايو

انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1% في مايو بعد تضرر النشاط الاقتصادي نتيجة لاتخاذ البنوك لعدد من العطلات، بما في ذلك تتويج الملك تشارلز الثالث. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بعد تسجيله لنمو بنسبة 0.2% في أبريل، حيث تأثرت بعض القطاعات بقلّة عدد أيام العمل عن المستويات المعتادة. وتراجع الاقتصاد البريطاني عن معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

وصدرت هذه البيانات في الوقت الذي يستعد فيه بنك إنجلترا لرفع سعر الفائدة للمرة الرابعة عشرة على التوالي وسط تزايد المخاوف المتعلقة بارتفاع معدلات التضخم. وقال وزير المالية البريطاني، جيريمي هانت، إن أفضل طريقة لدفع النمو مرة أخرى هي تخفيف الضغوط على الأسر عن طريق خفض التضخم. وقال "في حين أن عطلة البنوك الإضافية كان لها تأثير على النمو في مايو، إلا أن التضخم المرتفع يظل من الركائز الجوهرية التي تعيق النمو الاقتصادي". وسجل الاقتصاد أداء أفضل مما كان متوقعاً في الأشهر الأخيرة بدعم من تراجع أسعار الطاقة العالمية، وزيادة ثقة المستهلك، وقوة سوق العمل. وفي أواخر العام الماضي، توقع الاقتصاديون أن تكون المملكة المتحدة قد دخلت في حالة من الركود الآن. وبدلاً من ذلك، نما الاقتصاد بنسبة 0.1% خلال الربع الأول من العام الحالي، بوتيرة متسقة مع أداء الربع الأخير من العام 2022.

الدينار الكويتي
أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30630.

أسعار العملات 16- يوليو - 2023

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0969	1.0942	1.1244	1.1227	1.1165	1.1330	1.1282
GBP	1.2833	1.2748	1.3144	1.3086	1.3050	1.3190	1.3092
JPY	142.18	137.23	143.00	138.73	138.20	139.25	136.79
CHF	0.8893	0.8564	0.8918	0.8617	0.8565	0.8655	0.8538

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com